

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ١٢ يونية ١٩٩٩

## لبنان يتسيرا الى اسرائيل بارتكاب جريمة قتل القضاة في صيدا

الرئيس لحدود: لو لم يكن العدو متضايقا جدا من صلابه موقفنا لما كان فعل ما فعل

بيروت: الشرق الاوسط

الجريمة على فظاعتها لم ترهينا، بل أدت الي ترسيخ وحسدتنا الوطنية، فازدادت قوتنا، والتف الشعب كله حول الوطن».

وقال الرئيس لحدود: لو لم يكن العدو متضايقا جدا من صلابه موقفنا لما كان فعل ما فعل من اجرام وعلينا التيقظ الدائم لان المؤامرة ستستمر، وسيحاول العدو إكمال ما بدأه. وبالتأكيد، لن نستطيع تحقيق مآربه بفضل وحدة موقفنا، ووحدة المصير مع سورية الاسد. وبالتالي فلا خوف من شيء، وستبقى مناغتنا عاصية على كل اعتداء».

واضاف: اذا تبادر الى اذهان البعض ان الاعتداد على القضاء سوف يعيق عمله، فهم بلا ريب مخطئون، لان القضاء لم ينحن وازداد صلابه وتصميما على القيام بواجباته لتطبيق القوانين بحق كل من تسول له نفسه أي خرق لاحكامها».

وفي السراي الحكومي الكبير في بيروت تركزت المداولات بين رئيس الحكومة سليم الحص وزواره حول جريمة صيدا، وقال النائب بطرس حرب: ان البحث مع الرئيس الحص تركز على معنى هذه الحادثة المؤلمة وابعادها، إذ انها ليست حادثة موجهة ضد أربعة قضاة، انما هي حادثة موجهة ضد القضاء اللبناني وضد مسيرة اعادة بناء البلاد، ودولة المؤسسات والقانون، ضد مسيرة اعادة الاعمار، وضد مسيرة بناء الدولة كدولة، مما يعني أن هناك جهات تتربص بلبنان، ووجهت رسالة بان لبنان ما زال على الخط الاحمر، وممنوع أن يتجاوز به باتجاه السلام، وأن هناك عقبات سيسعى خصوم لبنان لوضعها في طريقنا، مما يستدعي بنظري ان تتحول الحكومة، من حكومة تعمل في ظروف عادية مواتية، الى حكومة تواجه المصاعب وتواجه المؤامرات. وهو ما يستدعي جهودا خاصة، ويستدعي يقظة وحذرا.

بالنسبة الي أن الرسالة التي وجهت عبر هذه الحادثة المؤلمة هي رسالة واضحة وكبيرة. وأنه من غير المعقول ان نتابع العمل بالنفسية ذاتها والعقل ذاته، انما من الواجب على الحكومة أن تأخذ

ترأس المدعي العام التمييزي في لبنان القاضي عدنان عضوم، امس، اجتماعا للمدعين العامين في المناطق اللبنانية كافة وتناول البحث «التدابير الواجب اتخاذها لتأمين الحماية اللازمة لقصود العدل» في ضوء الجريمة المنظمة التي وقعت في قصر العدل في صيدا يوم الثلاثاء الماضي وأسفرت عن مقتل أربعة قضاة على قوس محكمة الجنايات برصاص مسلحين مجهولين تمكنوا من الفرار الى جهة لم تجزم السلطات اللبنانية تحديدها بعد.

لكن الرئيس اللبناني العماد اميل لحود أشار بأصابع الاتهام نحو اسرائيل، وقال لزواره في القصر الجمهوري في مصيف بيت الدين امس، انه «لو لم يكن العدو متضايقا جدا من صلابه موقفنا لما كان فعل ما فعل من اجرام». مضيفا «علينا التيقظ الدائم لان المؤامرة ستستمر ويحاول العدو إكمال ما بدأه، لكنه لن يستطيع تحقيق مآربه بفعل وحدة موقفنا ووحدة مصيرنا مع سورية الاسد، والجريمة على فظاعتها لم ترهينا». ووصف سياسيون التقوا رئيس الحكومة سليم الحص امس الجريمة بانها «رسالة واضحة وكبيرة» مشيرا الى «أن لبنان ما زال على الخط الاحمر الممنوع عليه تجاوزه الى السلام» الامر الذي يستدعي «أن تأخذ الحكومة بعين الاعتبار في تعاطيها مع المعطى الجديد».

وعينت وزارة الداخلية اللبنانية العميد الياس داود قائدا جديدا لمنطقة جنوب لبنان لقوى الامن الداخلي خلفا للقائد السابق العقيد فادي ماضي الذي عزل من منصبه بسبب «التقصير في حماية قصر العدل» في صيدا، كما عزلت ضابطتين أخريين وأوقفتهم مع خمسة من عناصر قوى الامن للنسب نفسه.

وفي قصر بيت الدين (الرئاسي) أكد رئيس الجمهورية العماد اميل لحود امام زواره من النواب «أن لبنان أظهر بعسد الجريمة التي وقعت في صيدا، قوة كبيرة، فنحن اقوياء جدا، لأن

العقوبات بهم وبكل المجرمين الذين يعيشون في الأرض فساداً، وقال «أننا في هذه المرحلة الصعبة نطالب الجميع بتضافر الجهود وتوحيد الصفوف ورصها من أجل تفويت الفرصة على العدو لمنعه من تحقيق مؤامراته وأهدافه الخبيثة». وفي صيدا أذاع خطباء الجمعة جريمة قسر العدل وطالبوا الدولة بالعمل سريعا لكشف الجناة المجرمين لإنزال اشد العقوبة بحقهم» وحذروا من «الشائعات التي تطلق بين الحين والآخر للابقاع بين الشعبين اللبناني والفلسطيني قبل كشف الحقائق من قبل السلطات القضائية».

وانهم رئيس هيئة علماء جبل عامل الشيخ عفيف النابلسي «العدو الصهيوني بالوقوف وراء هذه المجزرة لأنه المستفيد الوحيد من هكذا أجواء».

واصدرت اللجان الشعبية الفلسطينية في مخيم عين الحلوة ومنطقة صيدا بياناً جاء فيه «ان اللجان الشعبية الفلسطينية في مخيم عين الحلوة ومنطقة صيدا التي هزها والمها زهق الأرواح البريئة لقضاة نبلاء، عرقوا بالنزاهة والعدل والوفاء للقسم الذي أقسموه، بتطبيق القوانين والاحكام على الجميع من دون تمييز، مما أدخلهم أفئدة وقلوب الناس مواطنين ومقيمين رموزاً للمحبة والعدالة والمساواة، أحياء ومحبين. تتقدم من اهالي الكواكب الاربعة، ومن الدولة اللبنانية رئيساً وحكومة وشعباً بخالص العزاء. كما نشكر السياسة الحكيمة والحرص الشديد الذي تعاطى به العهد الجديد مع الامر، بعيداً عن ردود الفعل مفوتاً بذلك الفرصة على العدو الصهيوني من تحقيق اهدافه الخبيثة والمشبوحة الرامية الى زعزعة الاستقرار السياسي والامن الذي ينعم به لبنان. ونؤكد بوعي وثقة حرصنا المماثل للمحافظة على مسيرة الناحي اللبناني الفلسطيني السوري التي مهد لها فخامة الرئيس وحكومة الرشيدة مع بداية عهده الميمون، لتشكيل بذلك سداً منيعاً أمام العدو الصهيوني وعملائه، في هذه المرحلة الحساسة، الدقيقة والخطرة».

مستوى تدعيم هيبة الدولة في كل اتجاه. وانني إذ أحبي الحكومة على ما اتخذته من تدابير تاديبية بحق المسؤولين الامنيين لتأكيد على سهرها الدائم في ملاحقة كل خلل او تقصير، فإنها مناسبة للقول ان الامن والاستقرار ليسا شعارات نتغنى بهما ولا شواطئ زرقاء وجبال خضراء، بل هما ممارسة وتنفيذ خطة أمنية يومية، وبادق التفاصيل ليشعر المواطن أن الدولة حازمة على بسط سلطتها من خلال النظام والقانون». و اضاف «ان التراخي بمتابعة تنفيذ القانون يؤدي الى تراخي المواطن في التعامل معه، وبالتالي الى استرخاء ينفذ من خلاله اصحاب النيات السيئة الذين يتربصون بلبنان شرراً. حسمى الله لبنان واللبنانيين من كل سوء».

وأصدرت مفوضية العدل في الحزب التقدمي الاشتراكي بياناً جاء فيه «ان المخامين في الحزب التقدمي الاشتراكي يستنكرون ويشجبون بشدة هذا العمل الجبان الذي استهدف السلطة القضائية ومن خلالها الامن والاستقرار في لبنان، ويهيبون بالمسؤولين الاسراع في كشف مالبسات وخلفيات هذه الجريمة البشعة، والاقترصاص من الفاعلين والمحررضين والمتدخلين، واتخاذ كافة التدابير للحؤول دون تكرار ما حدث. وانهم إذ يتقدمون بأحر التعازي القلبية من مجلس القضاء الاعلى ومن ذوي شهداء الواجب والعدالة بالمصاب الاليم، يعنون وقوفهم صفاً واحداً الى جانب قضاة لبنان، ويشددون أزرهم للاستمرار في تادية رسالة العدالة بمزيد من الاصرار والعناد».

واعتر أمين عام حركة التوحيد الاسلامي الشيخ بلال سعيد شعبان في خطبة الجمعة في طرابلس «ان لاسرائيل المصلحة الاولى في ارباك الوضع الامني واحداث فتنة وبليلة وزعزعة الامن والاستقرار بعد الانتصار الكبير الذي حققته المقاومة والحكومة في تحرير جزين وضواحيها من برائن الاحتلال وعملائه».

وطالب شعبان «الجهات الامنية المختصة بتكثيف جهودها لكشف القتلة الفاعلين وانزال أقصى

بعين الاعتبار هذه الرسالة وأن تتعاطى مع المعطى الجديد انطلاقاً من هذه الرسالة بالذات».

وفي البرلمان اللبناني اسفقت هيئة تحديث وتشريع القوانين التي تضم مجموعة من القضاة، والمحامين «لكارثة الانسانية التي اصابت لبنان في الصميم من خلال استهداف قضائه الاربعة تحت قوس العدالة، وأكد رئيس الهيئة النائب السابق اوغست باخوس «ان هذه الجريمة لم تستهدف القضاء والعدالة فحسب انما استهدفت لبنان لأن لا قيامه للبنان ولؤسسائه من دون القضاء» وقال باخوس «ان الهيئة استهلكت اجتماعها بالوقوف دقيقة صمت ثم استعرضت جوانب وملابسات هذه الجريمة التي هددت أمن واستقرار البلد داعياً الى الاسراع في كشف الجناة».

وتساءل المرجع الشيعي اللبناني محمد حسين فضل الله في خطبة الجمعة (امس) «ماذا وراء الجريمة البشعة في صيدا؟» وقال «ان كل التحليلات في الاعلام التي تضع القضية في دائرة رد فعل لدعوى هنا او حكم هناك لا تثبت امام الوقائع. ان التوقيت من جهة، في مرحلة تحرير جزين، وسقوط الرهان الاسرائيلي على الفتنة الطائفية، واتجاه البلد الى تثبيت الامن للمواطنين، وفتح الملفات الكبرى لاسترجاع المال العام، وانفتاح الوطن على مرحلة متقدمة تنعش اقتصاده وتوازن سياسته وتؤكد موقعه المميز في المنطقة، ان كل هذا يوحي بان هناك شيئاً سياسياً يشير - بكل وضوح - الى اسرائيل التي توظف عملائها لابقاء لبنان في حالة اهتزاز، لان لبنان العيش المشترك المنفتح على الواقع العربي، المتضامن مع سورية في مواجهة الاحتلال على قاعدة وحدة المسارين في قضية المصير، والذي يقف - دولة وشعباً - مع المقاومة التي ألحقت الهزيمة بجيش العدو في احتلاله، (ان لبنان هذا) هو العقدة التي تعيشها اسرائيل في مآزقها الكبير في الاحتلال».

ودعا النائب تمام سلام الى اجراءات أمنية لتدعيم هيبة الدولة وقال «لا بد من اجراءات أمنية على